



الأحد 2 ديسمبر 2012 09:03 م
كتب: كتب- أحمد هزاع:

أجرى التلفزيون المصري حوارًا مع المستشار محمود مكي نائب رئيس الجمهورية، ومن المقرر إذاعته عقب نشرة التاسعة..
فإلى نص الحوار:

*** ما رؤية المستشار محمود مكي كقاضي أحد رموز تيار استقلال القضاء في مصر للإعلان الدستوري الصادر في 21 نوفمبر الماضي؟**

** هذا السؤال يعد من أصعب الأسئلة التي يمكن توجه لي خصوصًا وأنا موجود في موقعي كنائب لرئيس الجمهورية وأنت تسألني بصفتي كقاضي، ومع ذلك لن أتخلى عن صراحتي أبدًا وسأقول رأيي بمنتهى الصراحة كقاضي.. لا بد لأي قاضي حريص على استقلال القضاء أن يقلق من اطلاعه على نص الإعلان الدستوري الصادر يوم 21 نوفمبر أن يقلق على ضمانات استقلال القضاء وصلاحيات القضاء والمصلحة التي ورد بها الإعلان الدستوري قد تحمل هذا المفهوم وهذا القلق ولذلك قلت إن القلق مبرر لدى القضاة لكن هناك فرقًا شاسعًا بين الاطلاع على أسباب وبواعث القرار، وهذا الذي تمكنت منه بحكم موقعي، وذلك شعوري اختلف وأنا أعرف الدوافع والأسباب التي دفعت السيد الرئيس لإصدار هذا الإعلان الدستوري أثناء وجودي خارج مصر حيث كنت في باكستان وكنت من أحرص الناس على الاطلاع على الأسباب والدوافع التي كنت أعرف مسبقًا بعضها واطلعت على تفاصيلها من سيادته.

ما أريد التأكيد عليه أنني وجدت إجابة شافية من السيد الرئيس وتأكدت من أن الهدف كان إبعاد القضاة عن السياسة وتجنيد القضاة من أن يتم استخدامهم لضرب مؤسسات الدولة وأنا أثق في صدق السيد الرئيس وجربت التعامل معه خلال الفترة الماضية وكنت قلقًا أيضًا من سلطة التشريع الاستثنائية، والتي يجمع بينها وبين السلطة التنفيذية وتعهده بعدم إساءة استخدام سلطة التشريع وصدق في وعده ولم يستخدم سلطة التشريع إلا في تحقيق الصالح العام وعند إصداره هذا الإعلان الدستوري برغم تحفظي على العبارات التي وردت به والتي تحمل معاني تثير مخاوف القضاة بحق وأيضًا تحفظي على بعض المواد التي لا داعي إطلاقًا لتضمينها في الإعلان الدستوري لأنه يملك من الصلاحيات والاختصاصات ما يغنيه لو استخدمها عن المواد التي استخدمها في هذا الإعلان الدستوري إلا أنني أؤكد كقاضي وأبدي رأيي كقاضي أيضًا أن السيد الرئيس بهذا الصدق وبهذا الوضوح تعهد لي بعدم إساءة استخدام سلطة النصوص الموجودة في الإعلان الدستوري؛ لأنه أكد في أكثر من مرة أنه يحرص على استقلال القضاء وعلى ضمان نزاهته وحصانته وأنه ينأى بالقضاء تمامًا عن معترك السياسة.

وسبق أن حذرت أنا في أزمة النائب العام في المرة السابقة بأن القضاء يُسييس ويُدفع به في معترك السياسة من يحب القضاة ومن يحب وطنه يتعين عليه أن يحافظ على القضاء بعيدًا عن معترك السياسة.

نقهم هذا الكلام في إطار التصريحات التي صرحت بها بالأمس أن عضبة القضاة كانت مبررة ؟

** نعم وأنا أعني أي قضاة، قضاة تيار الاستقلال عبروا بشكلٍ محترم وبشكلٍ لائق عن رأيهم في الإعلان الدستوري من خلال بيان أصدره موقع من 20 قاضيًا من قضاة تيار الاستقلال كلهم شاركوا سابقًا في الدفاع عن استقلال القضاء فهم أصحاب مبادئ، ويعرفون متى يتوقف الاحتجاج فنحن هددنا في 2005 و2006 بتعطيل العمل والامتناع عن الإشراف على الاستفتاء واعتصمنا في

نادي القضاة، ولم يتعطل العمل أو مصالح المواطنين ساعة واحدة رغم إجماعنا على الاعتصام إلا أننا حرصنا على أداء واجبنا وقلنا لن نخذل شعبنا وقلنا إن المواطن لن يدفع النمن حرصًا على هذا وكانت أعلى نسبة فصل في القضايا في تاريخ القضاة كله كانت في الشهر الذي كان فيه اعتصام القضاة.

* قلت إن الغضب مبرر، ولكن غير المبرر أن القضاة ينخرطون في العمل السياسي ويتجاوزون في حدود إعلان الغضب أو إيصال الرسالة إلى الرئيس على الاحتجاج أو المخاوف من التعلو على السلطة القضائية، وكان فيه سقف محدود يحترم فيه القضاة أنفسهم .

** أتذكر في عام 2006 كان لنا وقفة احتجاجية حاولنا أن تتم داخل القضاة العالي وبرغم وعد السيد رئيس محكمة الاستئناف في هذا الوقت بفتح المحكمة يوم عطلة أعلق باب المحكمة في وجه القضاة، ووقفنا في الشارع وقفة مهيبة جدًا وصامتة ورفضنا أن يتدخل أي أحد من غير القضاة، وحرصنا على أن يقف القضاة بمفردهم للتعبير عن الرأي بشكل لائق ومحترم لا هتاف ولا لافتات ولا صياح بقدر كبير جدًا من الاحترام للمحافظة على هبة القضاة وما حصل في الفترات السابقة مطهر آخر أرفضه تمامًا.

نعم أتخفظ على الإعلان الدستوري وأبدي مخاوف حقيقية من أن يتم استخدامه للتدخل في شئون القضاة أو الانتقاص من صلاحياتهم، وأطمئن القضاة أن الرئيس تعهد بعدم استخدام هذا الإعلان الدستوري علمًا بأن مدة الإعلان الدستوري المتبقية في عمره 13 يومًا وينتهي تمامًا وبزول أثره.

ما التطمينات التي قلت سيادتكم أن السيد الرئيس توجه بها إلى القضاة ؟

** السيد الرئيس فوجئ بأن المعاني والألفاظ الواردة في الإعلان فُسرَّت بشكل مخيف ولم يكن يتخيل أن القضاة سيعتبرون أن تفسير العبارات الواردة فيه بأنها عدوان على القضاة وتصور أنها نوع من أنواع الحماية بالتحصين المعنى حتى ينأى بالقضاة بعيدًا عن المعتزك السياسي للحفاظ على مؤسسات الدولة ولما فوجئ أن السادة أعضاء مجلس القضاء الأعلى لديهم تحفظ على النص الوارد في الإعلان شرح لهم المقصود به وعرض عليهم كلمة كلمة وأقروا كل كلمة وردت فيه واطمئنوا وأصر الرئيس على أن تصاغ في بيان.

* هل ترى أن موعد الاستفتاء كان مناسبًا؟

** فكرة تحديد موعد ليست مسألة اختيارية للسيد الرئيس، ولكن هذا نفاذًا للمادة 60 الواردة في الإعلان الدستوري الصادر يوم 30 مارس 2011 وهو الإعلان الذي يحكمنا الآن والتي يلتزم بها السيد الرئيس حيث أوجبت المادة على الرئيس أن يقوم بتحديد موعد الاستفتاء خلال 15 يومًا من تاريخ انتهاء الجمعية من عملها والجمعية هي التي فاجتتنا جميعًا بإنهاؤها عملها قبل الموعد المحدد وأكبر دليل على عدم الاتفاق على الموعد أن السيد الرئيس نفسه أصدر في الإعلان الدستوري من ضمن البنود نص يعطي مهلة وفترة أكبر للجمعية الدستورية لا يوجد صلة ولا ترتيب بين الرئيس وأعضاء الجمعية التأسيسية التي كانت تعمل بحرية كاملة ودون أي تدخل فكان يجب على السيد الرئيس أن يصدر قراره بتحديد موعد وهو اختار الحد الأقصى رغم أن الإعلان الدستوري يعطيه الحق في إجراء الاستفتاء في اليوم التالي على انتهاء الجمعية فهو ينص على أنه خلال، ولكنه اختار الحد الأقصى فهو حرص على تمصير الناس من خلال تلك المهلة الأسبوعين الحد الأقصى لكي يتمكن الناس من الاطلاع على الدستور وما جاء فيه من مواد يكون في حوار مجتمعي؛ لأن الأمر في النهاية يعود لإرادة الأمة وهي التي ستسود وتسري.

' سؤال أوجهه إليك كأحد شيوخ القضاء المصري ما رؤيتك في مشروع الدستور؟

** الدساتير لا يمكن أن تحقق قدر من التوافق في الآراء، فهي تعبير عن عدة رؤى مختلفة، ولكن في الحقيقة أنا تابعت باهتمام شديد الدستور خصوصًا في ملخصه الذي تم عرضه خلال الجلسة الأخيرة التي سهرنا جميعًا معها حتى الصباح لتتابعها وبعد المشهد الذي شهدته في هذا اليوم وبعد ما تناوله الإعلام بأن كل القوى انسحبت وأن تيارًا واحدًا انفرد وحده بهذا الدستور بعد هذا كله أقول إن كان هذا المنتج ناتج عن هذا التيار وحده فهو يستحق الحقيقة منا كل التكريم لأنني لاحظت أن البعض أثار في الجلسة الأخيرة محاولة تعديل لبعض النصوص التي كانت تمت صياغتها بشكل توافقي مع كل التيارات التي كانت ممثلة في الجمعية وتصدت الجمعية "باقي الأعضاء" لهذا المقترح وأبقت كل ما تم الاتفاق عليه كما هو ولم يتم انتهاز فرصة انسحاب الأعضاء من أصحاب الآراء المخالفة أو المغايرة لتعديل النصوص السابق الاتفاق عليها وقيل بالحرف الواحد "هما أخلوا بالتزامهم وإحنا ملتزمين بما اتفقنا عليه وتوافقنا عليه ومش هنجيروا " منتج الدستور بكل المقاييس أفضل خطوة للأمام أفضل من دستور 1971 خاصة في باب الحقوق والحريات وسلطات الرئيس والحد منها وخصوصًا في وضع آلية لتغيير الدستور نفسه لما تعرف حضرتك أن هذا الدستور غير مخلص وأنا حذرت أو نبهت لمن انشغل بفكرة عودة البرلمان للفترة الحالية قلت لهم انشغل بتحصير نفسك للانتخابات البرلمانية جهز نفسك للانتخابات القادمة يستطيع البرلمان بخمس أعضائه اقتراح تعديل الدستور، روحوا حضراتكم انشغلوا بالانتخابات وخطبوا وُد الشعب لتفوزوا بمقاعد البرلمان لكي تصبح لكم كلمة مسموعة؛ لأن الحكم هو للشعب الحكم هو للأمة، والشعب هو مصدر السلطات.

أتمنى أن يحدث قدر من التوافق ما بين الأمة من خلال الحوار الدائر بين جميع أطراف المجتمع والقوى السياسية؛ لأننا في فترة حرجة فعلاً ونحتاج لتتقدم خطوة للأمام كان من السهل علي أني انسحب وأتوارى وانصرف لعملي السابق ولكنني فضلت البقاء واستشعرت خطورة المرحلة التي نمر بها ربما يستطيع أي شخص فينا أن يمد يده ويقدم دعمه لنمر من تلك المرحلة.

هل حضرتك مستريح للإجراءات التي تمت من أجل إمرار هذا المشروع؟

**** أنا أرى في ظل الظروف الموجودة والاحتقان السائد وتعليق سقف المبالغ التي حصلت في ظل حالة الاستقطاب ونشوبه كامل لمنتج أجده على درجة عالية جدًا من الأهمية في أنه يحاط بقدر من العدالة في تقييمه أنا راضٍ تمامًا عن هذا المنتج وأقدر الجهد الذي بذل فيه وإخلاص أعضاء الجمعية الذين أفنوا ساعات طويلة وأيام من عمرهم على مدار 6 أشهر لكي يقدموا لمصر أفضل ما يمكن الوصول إليه في هذه المرحلة لتحقيق غد أفضل إن شاء الله.**

كلمة أخيرة لجموع القضاء وكأحد من رموز هذا التيار ورموز الجماعة الوطنية التي نعتز بها؟

**** الكلمة لزملائي القضاء أعتقد أن حضراتكم أدري الناس بهذه المرحلة أنتم غيورون طوال عمركم، وكان لكم الفضل في الحفاظ على هذا الوطن، وكان لكم الفضل في حماية حقوق المواطنين وحياتهم والآن نحن في أمس الحاجة لجهد القضاء المخلصين الشرفاء للدفاع عن مستقبل أبنائنا ومستقبل وطننا لابد لكل قاضي شريف نزيه أن يمد يد العون لبلده ووطنه للحفاظ على مؤسسات الدولة، والآن جاء الدور عليكم لعمل عظيم يخلده التاريخ وهو وقوفكم بجانب المواطنين وحماية إرادتهم في التعبير عن رأيهم في الاستفتاء والرسالة وصلت، وأعتقد أن حضراتكم إن شاء الله تثبتون دائمًا أن القضاء المصري عظيم.**

<https://ikhwanonline.com/article/130642>